



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

الأحكام الملخصة في حكم ماء الحمصة

ملاحظات

ناقص آخره

٣٩٢

(٤٠)

الرسالة الاولى الاحكام المخصصة

في حكم بالحصنة للعلامة الشيخ

حسن الشرنبلالي

الحنفي ع

عنه

٣٧ فقه

الرسالة الثانية تشكين لاذهان

بتحرير مسئلة الثمان

للعلامة السيد

احمد الحموي

الحنفي

عنه

٣٨ فقه

دقم علم ٦٢٩
مجاميع

احسن

ودخلت في ملك الغدير الي استا به عبد الغدير حسن

لله شهر شعبان ١٢١٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي شرع لنا ديناً قيماً غير ذي عوج
 وكلفنا بما لم يجعل علينا فيه من حرج والصلوة
 والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين
 وعلى آله قدوة الناسكين وعمدة المنظرين
 وصحابته أئمة الدين والتابعين لهم بإحسان إلى
 يوم الدين **وبعد** فيقول العبد المضطر إلى كرم الله
 ذي المنن أو الأخلص حسن الشربلا لي الحنفى
 عامله الله بلطفه الجلى والحنفى وغفرله ولو ألدديه
 ولشايخه وإخوانه المسلمين **امين هـ**
 نبذة يسيرة جواب لحادثة شهيرة **سميتها**
 الأحكام المخصصة في حكم ما المخصصة جمعها اجابة
 لطالبها اعطاه الله تعالى من فضله ما يومله من اعز
 المطالب واكملها واستعنت بالله سبحانه مستملا
 من جلائل الآيه ومنته وقد ورد سؤال عز صفة

من الطب استنبطها بعض الحداق في حرفته وهى ان
 توضع حصاة في محل من الجسد بعد كي محلها او
 متعددة فيه لاذهاب ما هو مضر باخراج شي
 لا يسيل بقوته بل يحصل رشح يظهر على نحو ورقة
 توضع على الحصاة او خرقة له باطنة بحيث لو ترك
 الموضع المذكور لم يبق لمحل الحصاة انفتاح ويذهب
 بجملته فهل هذا الرشح القاطر عن سيلانه عن
 المحل بقوته ينفض وضوء صاحبه ويكون مبطلا
 لطهارته او هو ليس بنافض ولو كان الفعل باختياره
 وايجاده مقصودا بارادته وهل ذلك الرشح بخس
 يجب تطهير محله او هو محكوم بطهارته بيتوا لنا
 الحكم بالنقل الصحيح المسطور عن الامام الاعظم
 ابى حنيفة المقدم على كل امام بعلو رتبته ولكم الثواب
 الجزيل بذلك ويرفع الشبهة ورد التوهم من ينسب
 للمذهب بخرده دعوته ادام الله بوجودكم نفع العباد

غربا وشرقا بمزيد الامداد والثواب الجزيل بذلك
 من الله تعالى يوم التتاد **الجواب** الحمد لله ما نخ
 الصواب هذا الرشح الحاصل بوضع المحصة وضع
 الانسان ليس ناقضا ولا نجسا فما اصاب
 الثوب منه لا يمنع صحة الصلاة ولو كان في مواضع
 كثيرة يظهر فيها بملاقات الثوب ووضع عليه
 لان ما لا يكون سائلا عن محله بقوة نفسه لا يكون
 نجسا ولا ناقضا للوضوء كما نضر عليه ائمتنا قال
 في الفيض للبرهان الكركي الذي وصفه بقوله
 جمعت مسایل فقهيه محررة مرضية اعانة لمن
 تصدر الفتوى ويدكره لمن وصل في الفقه الغاية
 القصوى حررتها من كتب اصحابنا بعد كثرة المرا
 جعات وتكرير الفكر والمطالعات ووضعت في
 كتابي هذا ما هو الراجح والمعتد يقطع بصحة
 ما يوجد فيه ومنه يستمد **مانصه** والدم والقيح

والصدید اذا اخرج من البدن ينقض بشرط السيلون
 والوضوء الى موضع يلحقه حكم التطهير شرعا سواء كان
 في اعضا الوضوء والغسل **وقوله** الى موضع يلحقه
 حكم التطهير يعني يطلب تطهيره افراضا كما في
 الجنابة في اي عضو كان او وجوبا او ندبا كما اذا كان
 قليلا في غير اعضا الوضوء او في مكان الصلوة ثم الدف
 الذي يظهر على راس الجرح ولم يسيل واخذ شخص
 بقطنة فالتقاءه في ماء قليل لا ينجسه في الصحيح لان
 ما لا يكون نجسا وكذا الواصاب ثوبه منه او بدنه ^٧ حداثا لا يكون
 متفرقا اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلوة به
ولو غرز في عضوه ابرة او شوكة او نحوها فبرز منه
 الدم وعلى راس الجرح وصار اكثر موضع الغرز
 لا ينقض على الصحيح انتهى وفي التترخانية عن
 مجموع النوازل اذا غرز في عضوه شوكة او ابرة
 فخرج منه دم وظهر الدم ولم يسيل لا ينقض وضوءه

في فناء وي جواز رم الدم اذا لم ينحدر عن راس
الجرح ولكن علا فصار اكثر من راس الجرح الفئوي
على انه لا ينقص وضوءه **وكذا** في التجسس والمزيد
قال اذا علا الدم فصار اكثر من راس الجرح لم ينقص
وضوءه هو الصحيح لانه لم يوجد السيلان وكذا قال
الزيلعي شارح الكنز لو علا على راس الجرح ما لم يحد
لانه ليس بسائل ويحقق الخروج وقال محمد رحمه الله
ينقص ولاول اصح ولا فرق بين الدم والصدید و
القيح والمائنه ولو مسح قبل ان يسيل ان كان بحيث
لو ترك انما يجمع ذلك الذي ظهر ومسح مرات اذا كان
المسح في مجلس واحد لان في المجلس اثر في جميع الاشياء
المنفردة انتهى **ومثله** في النزخانية قال واذا مسح
الرجل الدم عن راس الجراحة ثم خرج ثانيا فمسحه
ينظر ان كان ما خرج بحال لو تركه سال اعاد الوضوء
وان كان بحيث لو تركه لاسيل لا ينقص الوضوء

لم ينقص

ثانيا بحيث لو لا يسيل لا ينقص وضوءه
اي السيلان الا انه

ولا فرق بين ان يمسحه بخرقه او اصبع وكذلك اذا
وضع عليه قطنة او شيئا اخر حتى ينشف ثم وضع
ثانيا وثالثا فان يجمع جميع ما ينشف فان كان بحيث لو
تركه سال جعل حدثا وانما يعرف هذا بالاجتهاد وغالب
الظن وفي الينابيع وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
خلافه لابي يوسف **م** وكذلك ان القى عليه التراب
ثم ظهر ثانيا فتربه ثم ثانيا او القى عليه دقا او نخالة
فهو كذلك قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد
مرة بعد اخرى اما اذا كان في مجالس مختلفة لا يجمع
ومثله في البحر الرائق شرح كنز الدقائق **فهي**
النقول والنصوص مصرحة بان فعل الانسان
كغزوة الامرة ونحوها كالخصه الحكم فيها للسيد نعمة
فالم يسيل بقوة نفسه لا يكون نافضا للوضوء ولا نجسا
فما اصاب الثوب منه ولو كان في محال كثيرة لا يجس
لان المحل المصاب لا يصل منه اليه الا بل غير سائل

وهو طاهر وكذا باقي المحال فلا يضر كثرتها وكذلك
إذا أصاب ما يعالينجسه على الصحيح لأن الطاهر لا ينجس
شيئا لأجساد أولاد ما يعال كما قد منه وفي الكثر وغيره
ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا ونقل في البحر عن السراج
الوهاج أن الفتوى على قول أبي يوسف فيما إذا أصاب
الجامدات كالثياب والأبدان أي فلا ينجسها وعلى
قول حماد فيما إذا أصاب المايعات كلها وغيره انتهى
ولكن هذه التفرقة غير ظاهرة لأن الصحيح أن ما لا
يكون حدثا لا يكون نجسا فلا فرة بين أصابته
ما يعال أو جامدا **فقد علمت** أن ما المحضة الذي
لا يسيل بقوة نفسه طاهر لا ينقض الوضوء ولا ينجس
الثوب ولا الخرق الموضوعة عليه ولا الماء إذا أصابه
فاذا دخل صاحب الحمام والنهر والحوض قد دخل الماء
الجرح فعصر الجرح وخرج الماء وسال لا ينقض الوضوء
لما علمت أن ما ليس بحدث لا يكون نجسا فلا ينجس

الماء الذي وصل إلى الجرح الذي ليس فيه دم سائل
ولا قيح سائل **تنبيه** قد علمت حكم ما المحضة
الذي ليس له قوة السيلا أن بنفسه فلو كان الخارج
من المحضة له قوة السيلا أن بنفسه يكون ذلك
السائل الخارج نجسا فافضا للوضوء ويلزم غسل ما
أصابه من الثوب ولا يجوز لصاحب الصلوة حالة سيلا
فأنه ناقض للوضوء نجس ولا يصير به صاحب عذر
ولو استوعب سيلا أنه وقتا كاملا فإن صاحب العذر
وهو الذي لا يقدر على رد عذره ولو بالربط والحشو
الذي يمنع خروج النجس وصاحب المحضة التي يسيل
الخارج منها بوضعها إذا ترك الوضع لا يبقا بالمحل شي
يسيل فلا ينصو له طهارة ولا صحة صلاة مع سيلا
لنقض وضوءه بالخارج الذي يقدر على منعه من الخروج
بترك الوضع فلا يبقى له مخلص مع الوضع والسيلا أن
لبقا وضوءه وصحة صلاته إلا بالتقليد وهو أن يعتقد